

تنفيذ الفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013)

التقرير الثاني والأربعون المقدم من الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 4 من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) والفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2732 (2024)، ما استجد من تطورات في مسائل المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، منذ صدور تقريرتي السابق المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/844).

2 - ويعرض التقرير أيضاً توصياتي المقدمة عملاً بالفقرة 6 (ب) من القرار 2732 (2024) التي طلب فيها مجلس الأمن إليّ أن أقوم بترشييد المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة) بغية "القيام، ضمن فترة الانتقال، بتيسير إحراز تقدّم نحو إيجاد حلٍّ نهائيٍّ للمسائل المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية، وإعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، بما يتفق مع القرار 2107 (2013)"، وأن أقدم "بحلول 31 أيار/مايو 2025 توصيات [أ]عرضها على المجلس بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة من أجل دعم استمرارية التقدّم نحو إيجاد حل لهذه المسائل إنْ تعذرت تسويتها بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة". وقد قدمت توصياتي أيضاً عملاً بالفقرة 5 من القرار 2107 (2013)، التي أعرب فيها المجلس "عن اعتزامه استعراض طرائق الإبلاغ المشار إليها في الفقرة 4 من منطوق القرار 2107 (2013)، عند انتهاء ولاية البعثة في نهاية المطاف، بغية النظر في إمكانية استمرار قيام الأمم المتحدة بدور في هذه المسائل إذا لزم الأمر".

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً بشأن إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم

3 - حضرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بصفة مراقب، الاجتماعين 133 و 134 للجنة الفرعية التقنية التابعة للجنة الثلاثية، اللذين عُقدا في عمّان في 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر وفي مدينة الكويت في 18 و 19 شباط/فبراير، على التوالي. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، حضرت البعثة



الاجتماع التاسع والخمسين للجنة الثلاثية في عمان، الذي جُدد فيه مركز المراقب للبعثة حتى الاجتماع المقبل للجنة الثلاثية. وفي تلك الاجتماعات، عرض أعضاء اللجنة الثلاثية مستجدات جهودهم لتحديد مواقع الدفن المحتملة موضع الاهتمام وتقصيها. وقد استمر بذل تلك الجهود بالاعتماد على الإفادات الطوعية المقدمة من الشهود، وتحليل الصور الساتلية والجوية، ونتائج البعثات التي أوفدت إلى الميدان.

4 - وواصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعراق جهودهما المبذولة لإجراء تحليلات مشتركة للصور الساتلية التجارية المتاحة والصور الجوية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحديد أربعة مواقع دفن محتملة في العراق، بما في ذلك في السماوة (تل الشيخية وفيضة عزابر) وكربلاء والخميسية. وفي الاجتماعين 133 و 134 للجنة الفرعية التقنية، عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر النتائج والتوصيات التي توصل إليها خبرها الاستشاري بناء على الزيارتين اللتين قام بهما إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك نتائج مسح للمواقع الأربعة ذات الأولوية أُجري بالاستعانة بطائرات استطلاعية مسيرة وتحليل الصور من أجل تحديد الحالات الجيومورفولوجية الشاذة المحتملة لإجراء مزيد من التحقيقات بشأنها. وبالاستناد إلى ذلك المسح، حددت عدة نقاط ذات أهمية، وأجرى الخبير الاستشاري في آذار/مارس زيارة متابعة ميدانية إلى هذه المواقع لإجراء مزيد من التقييمات باستخدام التكنولوجيات المتقدمة. وسوف تُعرض النتائج التي أسفرت عنها تلك الزيارات خلال الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية.

5 - وواصلت أيضا اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعراق جهودهما لإجراء تحليلات مشتركة للصور الجوية المتاحة لأربعة مواقع في الكويت استنادا إلى إحدائيات قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وظلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تناقش مع الولايات المتحدة مدى إمكانية إجراء عمليات بحث إضافية في محفوظات الولايات المتحدة استنادا إلى الإحدائيات المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، أنها قد بدأت البحث في الوثائق التي رُفعت عنها السرية من المحفوظات العراقية وقدمت موجزا للنتائج الأولية التي توصلت إليها. وأعربت الكويت عن اعتقادها بأن هذه الوثائق تحتوي على معلومات قالت إنها جُمعت في الكويت والعراق وأنها يمكن أن توفر دلائل تشير إلى المواقع المحتملة لعمليات الاحتجاز والإعدام، ومن ثم يمكن أن تساعد في البحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

6 - وفيما يتعلق بمواقع الدفن المحتملة في السماوة (تل الشيخية)، الواقعة في محافظة المثنى، أفاد العراق في الاجتماع 133 للجنة الفرعية التقنية بأن مكافأة مالية مُنحت لشاهد رئيسي كان قد قدّم معلومات عن المواقع الموجودة في السماوة التي جرى التتبع فيها خلال عامي 2019 و 2020، لتشجيعه على تقديم تفاصيل عن موقعين جديدين من مواقع الدفن المحتملة. وفي وقت لاحق، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على معلومات جديدة قدمها الشاهد الرئيسي، اضطلعت وزارة الدفاع العراقية بحضوره بأعمال حفر في موقع دفن مفترض في السماوة. وذكر العراق أنه قد حُفر 15 خندقا، ولكن لم يُعثر على أي رفات بشري أو أدلة على وجود رفات بشري.

7 - وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، أفاد العراق بأن وزارة الدفاع العراقية أجرت، بالتنسيق مع مؤسسة الشهداء خلال الفترة من 8 إلى 12 كانون الثاني/يناير، زيارة إلى موقع سبق حفره في السماوة واستخرجت 21 شذفة عظمية أُرسلت إلى دائرة الطب العدلي العراقية لتحليل الحمض النووي. وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، جرى الاتفاق على أن يقوم كل من العراق واللجنة الدولية للصليب

الأحمر، بدعم من أخصائي الطب الشرعي التابع لهذه اللجنة، بإعادة زيارة المواقع الثلاثة في السماوة التي جرى التقييب فيها سابقاً للتحقق من أن التقييب أجري فيها بشكل كامل.

8 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، سلّم العراق، بعد موافقة رئيس وزرائه، للكوييت 18 شذفة عظمية لإجراء المزيد من الفحوصات عليها، وفي 11 شباط/فبراير، سلّم العراق للكوييت 23 صندوقاً تحتوي على 21 شذفة عظمية ومتعلقات شخصية استخرجت من موقع تل الشيخية في السماوة في تموز/يوليه وآب/أغسطس 2024 وفي كانون الثاني/يناير 2025. ووفقاً لما اتفق عليه العراق والكوييت، جرت عمليتا التسليم في قاعدة الدعم الأمامية التابعة للأمم المتحدة بالقرب من مطار بغداد الدولي، برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبحضور ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووزارة الدفاع العراقية ودائرة الطب العدلي في العراق. وسيّرت البعثة عمليتي التسليم من خلال إتاحة عتاها الجوي. وذكرت الكوييت في الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية أنه، حتى تاريخ انعقاد الاجتماع، تم استخراج ما مجموعه تسع صور تحليلية للحمض النووي من عملية النقل الأولى. وتطابقت تلك الصور التحليلية مع الصور التحليلية لأفراد سبق أن انتُشل رفاتهم من الموقع وحُددت هوياتهم في عام 2019.

9 - وفي الاجتماع التاسع والخمسين للجنة الثلاثية، ذكر رئيس الوفد العراقي أنه التقى بمحافظ المثني السابق، بناءً على طلب من الكوييت، للحصول على تفاصيل إضافية بشأن المعلومات المتوفرة لديه فيما يتعلق بمواقع الدفن المحتملة في السماوة، استناداً إلى الإفادات التي استُقيت منه منذ عام 2019. وخلص العراق إلى أن الشاهد الرئيسي كان مصدر المعلومات المتوفرة لدى المحافظ السابق وأنه لم يكن لديه معلومات أخرى. وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، وافق العراق، بناءً على طلب من الكوييت، على البقاء على اتصال مع محافظ المثني السابق تحسباً لاحتمال ظهور معلومات جديدة.

10 - وفي الاجتماع 133 للجنة الفرعية التقنية، أفاد العراق بأنه لم يتسن تحديد مكان شهود محتملين فيما يتعلق بموقع كربلاء، من بين ضباط الأمن السابقين الذين قد تكون لديهم معلومات عن المواقع المحتملة لعمليات الاحتجاز والإعدام.

11 - وفيما يتعلق بموقع الخميسية، أفاد العراق في الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية بأن الشاهد الذي كان يتعامل مع اللجنة الفرعية التقنية منذ عام 2005 لم يقدم أي معلومات جديدة بشأن ضباط الأمن السابقين الذين قد تكون لديهم معلومات عن مواقع الدفن المحتملة. وأفاد العراق أيضاً بأنه لم يتسن إطلاع اللجنة الفرعية التقنية على قائمة أسماء ضباط الأمن السابقين الذين قد تكون لديهم معلومات عن مواقع الدفن، بما في ذلك أسماء الضباط التي قدمها الشاهد، التي وضعتها اللجنة الأمنية العراقية المشتركة بين الوزارات، حيث لم يُعثر على أي قاعدة بيانات للتحقق من أسماء أولئك الضباط. ووافق العراق على أن يواصل متابعة الأمر مع هذا الشاهد، ولكنه أشار إلى أن التركيز قد اتجه إلى شاهد آخر محتجز على ذمة قضية جنائية وقد تكون لديه معلومات عن مواقع الدفن موضع الاهتمام.

12 - وفي إطار مشروع الاستعراض لتعجيل وتيرة التقدم في ملف المفقودين، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الاجتماع 133 للجنة الفرعية التقنية تحليلاً للبيانات المتاحة من الاجتماعات السابقة للجنة الفرعية التقنية وقدمت توصيات بشأن استراتيجيات أخرى للبحث الأثري في مجالي التحقيق والطب الشرعي يمكن استخدامها في موقع الخميسية. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، أجرت وزارة الدفاع العراقية، بالتعاون مع الخبير الاستشاري التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر والشاهد، وهو مواطن عراقي لم يزل يتواصل مع

اللجنة الفرعية التقنية منذ عام 2005، مسحاً أولياً في الموقع باستخدام طائرة مسيرة. وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر النتائج التي خلصت إليها إثر زيارة الموقع. واثق على أن تقوم اللجنة بإعادة زيارة موقع الخميسية في شهر آذار/مارس، برفقة خبيرها الاستشاري وبالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية والشاهد، لإجراء مسح آخر باستخدام طائرة مسيرة ورادار مخترق للأرض. فمن شأن القيام بذلك أن يتيح للخبير الاستشاري تحليل الصور في عين الموقع، وتحديد مناطق جديدة موضع اهتمام، وتأكيد ما إذا كان من الضروري إجراء أعمال حفر لمسافات أعمق في الخنادق التي سبق حفرها في المنطقة. وقد أعادت الفيضانات السطحية الواسعة النطاق وتشبع الأراضي بكميات كبيرة من المياه نتيجة لهطول أمطار غزيرة استخدام الرادار المخترق للأرض خلال الزيارة الميدانية التي أجريت في شهر آذار/مارس.

13 - وفيما يتعلق بموقع المرادية في محافظة ديالى، أبلغ العراق اللجنة الفرعية التقنية بأنه سيجري خلال فصل الصيف من عام 2025 زيارة تنقيب مشتركة مع فريق ميداني من إيران للبحث عن المفقودين الإيرانيين في منطقة ديالى. وبموجب اتفاق مبرم بين العراق وإيران، قبل نقل أي رفات بشري يُكتشف إلى إيران، سيتم إبلاغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر والكويت به، لتقييم ما إذا كان يشمل بقايا أشخاص مفقودين يندرجون ضمن ولاية اللجنة الثلاثية. وأشار العراق أيضاً إلى أنه سيطلع اللجنة الفرعية التقنية في الوقت المناسب على النتائج التي يتم التوصل إليها.

14 - واستمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بذل جهودها لمحاولة الاتصال بشاهد محتمل قد تكون لديه معلومات عن 35 مفقوداً كويتياً مدفونين في منطقة الجهراء في الكويت، وستقدم معلومات مستكملة في الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية.

15 - وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحليلها بشأن موقع سلمان باك (المقبرة) استناداً إلى الوثائق التي جرى الحصول عليها خلال الاجتماعات السابقة للجنة الفرعية التقنية والتي جُمعت في إطار مشروع الاستعراض. وأشارت الكويت إلى وجود توافق في الآراء بين أعضاء اللجنة الفرعية التقنية على عدم المضي قدماً في وضع خريطة للمقبرة بسبب ما سيتطلبه ذلك من موارد مالية وبشرية كبيرة. واثق على أن تبحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بعد الانتهاء من تحليلها، مع العراق خيارات تقنية بديلة لوضع الخريطة.

16 - وفيما يتعلق بالمعلومات الجديدة التي قُدمت إلى العراق بشأن موقع دفن جديد محتمل في الأنبار، أفاد العراق في الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية بأنه قد فُتح تحقيق بشأن المبلغ الذي قدم وثائق مزورة وعينات من عظام تبين لاحقاً أنها ليست بشرية. وأجرى العراق أيضاً تحقيقاً بشأن تورط أشخاص آخرين في هذه القضية. وأكدت الكويت من جديد أهمية أن يُبلغ جميع أعضاء اللجنة الفرعية التقنية بالأنشطة والنتائج ذات الصلة بهذا الأمر في الوقت المناسب. ووافقت اللجنة الفرعية التقنية على إبقاء هذا البند في جدول أعمال اجتماعها المقبل في حال ظهور أي معلومات جديدة.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الكويت معلومات جديدة إلى العراق، من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عن شاهد جديد ادعى أن لديه معلومات عن موقعين جديدين محتملين للدفن في الموصل بمحافظة نينوى. وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، أفاد العراق بأن مسؤولي وزارة الدفاع العراقية قاموا في 1 شباط/فبراير بزيارة أولية للموقعين المفترضين في الموصل برفقة الشاهد الرئيسي. واثق

على أن تناقش اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع العراق القيام بزيارة ميدانية للموقعين، رهنا بإجراء تقييم لمدى تلوث المنطقتين بالأسلحة.

18 - وعلى النحو المتفق عليه في الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية الذي عُقد في 18 آذار/مارس، أحال العراق إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر 12 ملفاً جينياً لعينات العظام التي استخرجت في محافظة النجف في عام 2013 لإرسالها إلى الكويت من أجل مقارنتها بقاعدة بيانات الحمض النووي للكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

19 - واعتمدت اللجنة الثلاثية في اجتماعها التاسع والخمسين عدة مقترحات قدمتها الكويت لتحسين تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق وتتبع التقدم المحرز مقارنة بالجدول الزمني المتفق عليها وتذليل العقبات التي تعترض عمل اللجنة الفرعية التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على أن تعقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر اجتماعات شهرية مع رئيس الوفد العراقي لدى اللجنة الثلاثية لتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الجارية. وفي الاجتماع 134 للجنة الفرعية التقنية، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه لم يتسَّ تنظيم هذه الاجتماعات وأنها ستواصل متابعة هذا الأمر. وإثر اتفاق جرى التوصل إليه في الاجتماع نفسه، وضعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والعراق خطة عمل تغطي الزيارات الميدانية والأنشطة الأخرى التي سيضطلع بها حتى الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية.

20 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الدفاع العراقية المزيد من النداءات التي تدعو الشهود إلى التقدم للإدلاء بإفاداتهم، وذلك من خلال موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت وشبكات الإعلام باستخدام نص متفق عليه مع الكويت. وكرّر العراق التزامه بتقديم مكافآت مالية وحصانة من الملاحقة القضائية لأي شخص يقدم معلومات عن مواقع دفن يُحتمل أنها تحتوي على رفات المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

21 - وفي الاجتماعين 133 و 134 للجنة الفرعية التقنية، قدمت الولايات المتحدة معلومات مستكملة عن الجهود المستمرة التي تبذلها لتحديد الشهود المحتملين من بين جمعيات محاربيها القدامى الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة بمواقع الدفن. ومع ذلك، لم ترد بعد أي معلومات جوهرية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه قد وُجهت نداءات دولية لاستدعاء الشهود من خلال موقع اللجنة على شبكة الإنترنت وشبكات الإعلام وكذلك من خلال وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين.

22 - وتماشياً مع خريطة الطريق المتعلقة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن مشروع الاستعراض، أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الاجتماعين 133 و 134 للجنة الفرعية التقنية بأن العمل على نشر منصة Resolve كموقع لإدارة البيانات تابع للجنة الثلاثية يسير وفق الجدول الزمني المتفق عليه. ومن المقرر عقد دورة تدريبية بشأن المنصة مدتها يوم واحد لجميع الأعضاء في 18 أيار/مايو قبل انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الفرعية التقنية.

23 - وفي إطار الجهود المبذولة في مجالي بناء القدرات ونقل المعارف، عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص حلقة عمل تدريبية، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر في نيقوسيا، للخبراء وصانعي القرارات في المجال التقني من العراق والكويت. وتناولت حلقة العمل التدريبية، التي اشتركت في تمويلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر، البحث عن المفقودين واستعادتهم وتحديد هوياتهم من خلال تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية. ومتابعة حلقة العمل التدريبية تلك، ستضع اللجنة الدولية للصليب الأحمر استراتيجية لبناء القدرات ستعرض

على اللجنة الفرعية التقنية. وفي الاجتماع التاسع والخمسين للجنة الثلاثية، أعرب كل من العراق والكويت عن تقديرهما لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الدولية للصليب الأحمر على تمويل وتنسيق حلقة العمل هذه التي ساهمت في تعزيز القدرات التقنية للمشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد العراق بأنه وقع مذكرة التعاون مع جامعة بغداد بشأن التدريب على رادار الجامعة المخترق للأرض واستخدامه.

24 - وفي 21 كانون الثاني/يناير و 2 شباط/فبراير، التقى الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بسفير الكويت لدى العراق، وناقش معه الجهود التي تبذلها البعثة دعماً لمسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

25 - وفي 7 شباط/فبراير، سافر الممثل الخاص إلى الكويت حيث اجتمع في 9 شباط/فبراير مع ولي عهد الكويت، الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، ووزير خارجية الكويت، عبد الله اليحيى. وخلال الاجتماع، أعاد الممثل الخاص تأكيد التزام البعثة بتيسير إحراز تقدم في ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة حتى انتهاء ولاية البعثة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

26 - وفي 27 شباط/فبراير، التقى الممثل الخاص بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، وناقش معه الجهود التي تبذلها البعثة لدعم ملف المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وناقش الممثل الخاص والسيد حسين أيضاً الطلب الذي وجهه مجلس الأمن في قراره 2732 (2024) بأن تُقدم توصيات بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة من أجل دعم استمرارية التقدم نحو إيجاد حل لهذه المسائل إن تعذرت تسويتها بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

27 - وفي 2 آذار/مارس، سافر الممثل الخاص مرة أخرى إلى الكويت حيث التقى بوزير الخارجية ونائب وزير الخارجية وناقش الطلب الذي وجهه المجلس في قراره 2732 (2024) بأن تُقدم توصيات بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة.

28 - وفي 8 نيسان/أبريل، اجتمع الممثل الخاص مرة أخرى في الكويت مع ولي العهد ووزير الخارجية. وقدم الممثل الخاص معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مسألة المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة. ورحب ولي العهد بالمعلومات المستكملة وشجّع العراق على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتحقيق نتائج ملموسة.

29 - وشارك نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في البعثة في الاجتماعين 133 و 134 للجنة الفرعية التقنية وفي الاجتماع التاسع والخمسين للجنة الثلاثية.

30 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، التقى نائب الممثل الخاص بسفير الكويت لدى العراق وقدم له إحاطة بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالبحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

ثالثاً - الأنشطة المضطلع بها مؤخراً بشأن إعادة الممتلكات الكويتية

31 - في 27 آذار/مارس، تلقت البعثة مذكرة شفوية من وزارة الخارجية العراقية تفيد بأنه في أعقاب الزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية للعلاقات الثنائية إلى الكويت في 11 آذار/مارس، اتفق مع الكويت

على إعادة تفعيل اللجنة المشتركة بين العراق والكويت المعنية بالتملكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، وهي لجنة توقفت عن العمل منذ عام 2014. وأبلغ العراق البعثة بأنه قد طلب من الكويت قائمة مفصلة بالتملكات الكويتية المفقودة التي لم يرق العراق بإعادتها بعد.

32 - وأبلغ العراق الممثل الخاص في 15 نيسان/أبريل 2025 بأن وزارة الخارجية بصدد إعداد شحنة من الممتلكات الكويتية لإعادتها إلى الكويت في أقرب وقت ممكن.

رابعاً - سبل المضي قدماً

33 - في 31 أيار/مايو 2024، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2732 (2024) الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لفترة نهائية مدتها 19 شهراً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وطلب إلى المجلس في الفقرة 6 (ب) من ذلك القرار أن أقدم توصيات بحلول 31 أيار/مايو بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة من أجل دعم استمرار إحراز تقدم في المسائل العالقة بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية، بما يتسق مع القرار 2107 (2013)، إن تعذر تسوية هذه المسائل بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة.

34 - ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 2107 (2013) في 27 حزيران/يونيه 2013، أظهرت البعثة التزامها لا يتزعزع بدعم إحراز تقدم في هذا الملف الإنساني المهم. وحضرت البعثة على مر السنين اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية بصفة مراقب، وساعدت في إعداد وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في مجال استخدام الرادار المخترق للأرض، ويسّرت نقل الرفات البشري والممتلكات الكويتية المفقودة من خلال استخدام عتاها الجوي، وقامت بأنشطة الدعوة الرفيعة المستوى لدفع عجلة التقدم، وظلت تطلع مجلس الأمن على مستجدات الأمور بواسطة تقاريري وإحاطاتي الدورية.

35 - ومنذ أن تولت البعثة هذه الولاية المهمة في حزيران/يونيه 2013، ونتيجة للتعاون بين جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومتا العراق والكويت، انتُشل في آذار/مارس 2019 وفي كانون الثاني/يناير 2020 في العراق رفات 59 من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، منهم 57 شخصاً مدرجاً في القائمة التي قدمتها الكويت، ثم حُددت هوية أصحاب الرفات في الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي آب/أغسطس 2023، أعلنت الكويت عن تحديد هوية شخص مفقود آخر كان قد عُثر على رفاتة في السنوات السابقة. ومنذ ذلك الحين، استمرت جهود البحث في الاعتماد على إفادات الشهود، وبتّ النداءات بحثاً عن شهود جدد، وتحليل الصور الساتلية، والقيام بزيارات ميدانية إلى مواقع الدفن المحتملة وإيفاد بعثات تنقيب إليها. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال 315 من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في عداد المفقودين، وفقاً للأرقام التي ذكرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من بينهم 308 أشخاص مدرجين في القائمة التي قدمتها الكويت.

36 - وفيما يتعلق بالتملكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، انتُشل العراق 200 000 كتاب أعيدت إلى المكتبة الوطنية الكويتية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بمساعدة البعثة. وفي تموز/يوليه 2022، سلمت وزارة خارجية العراق إلى دولة الكويت ممتلكات متنوعة، من بينها سيف ونسختان تاريخيتان من القرآن الكريم و 738 صندوقاً تحتوي على أشياء تخص وزارة الإعلام الكويتية. ومع ذلك،

لا تزال عملية إعادة المحفوظات الوطنية والممتلكات الكويتية المفقودة الأخرى معلقة. وفي آب/ أغسطس 2023، أوصت البعثة كلا من العراق والكويت بأن يعيدا تفعيل اللجنة التقنية المشتركة بين العراق والكويت المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة، وبوضع جرد للممتلكات المفقودة تيسيرا للبحث عنها.

37 - وعملا بالفقرة 6 (ب) من القرار 2732 (2024) التي طلب فيها المجلس إلي أن أقدم توصيات بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة وأن أعرضها على المجلس، والفقرة 5 من القرار 2107 (2013) التي أعرب فيها المجلس عن "اعتزامه استعراض طرائق الإبلاغ" المشار إليها في ذلك القرار، "عند انتهاء ولاية البعثة في نهاية المطاف"، دعوتُ حكومتي العراق والكويت، من خلال رسالتين متطابقتين مؤرختين 31 كانون الثاني/يناير 2025، إلى موافاتي بآرائهما الخطية بشأن هذه المسألة.

38 - وردت حكومة الكويت في رسالة مؤرخة 17 شباط/فبراير، شددت فيها على "الدور المحوري" لمجلس الأمن في "معالجة" مسألة إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم أو إعادة رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، "بدءا من القرار 686 (1991)، ثم القرار 1284 (1999) الذي أنشئت بموجبه آلية للمتابعة، من خلال تعيين منسق رفيع المستوى لمتابعة هذه الملفات، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن من أجل تعزيز عملية التنفيذ وضمان إحراز تقدم". وأكدت الكويت على أن 308 أشخاص لا يزالون في عداد المفقودين وأن محفوظاتها الوطنية "التي تشكل سجلا" "لذاكرة والهوية الوطنية" للبلد لم تُستعد بعد. وشددت الكويت كذلك على "أهمية استمرار مجلس الأمن في متابعة هذه المسائل، من خلال التقارير الدورية المقدمة إليه، بطريقة تكفل تنفيذ الالتزامات الدولية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتساهم في تعزيز التعاون بين دولة الكويت وجمهورية العراق". وأشارت الكويت أيضا إلى أن آلية المنسق الرفيع المستوى السابقة "نجحت في تحديد هوية 236 من الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، بالإضافة إلى إعادة ممتلكات كويتية مهمة خلال الفترة 1999-2013". وعزت الكويت هذه النتائج إلى "اقتصار ولاية المنسق الرفيع المستوى على متابعة ملفات الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات فحسب". وشددت الكويت على أنه "في هذا السياق، تكون إعادة تعيين منسق رفيع المستوى هي الخيار الأفضل لضمان تحقيق نتائج ملموسة، نظرا لما أثبتته هذه الآلية في السابق من كفاءة وفعالية".

39 - وردت حكومة العراق في رسالة مؤرخة 18 آذار/مارس، أكدت فيها عزمها على إنهاء جميع المسائل العالقة مع الكويت والتزامها بتحقيق ذلك بسبل منها "تعيين مبعوث خاص لدولة الكويت مؤخرا لمناقشة تسوية جميع المسائل الثنائية ولتعزيز عمل اللجنة المشتركة بين العراق والكويت واللجنة القانونية والتقنية المكلفة باستكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين". وأكد العراق "موقفه الثابت بأن مسألة ترسيم الحدود البحرية ينبغي معالجتها ضمن أطر ثنائية". وأكد العراق أيضا على موقفه "المبدئي" القائل بأنه "لا داعي لأن ينشئ مجلس الأمن آلية جديدة بشأن الحالة بين العراق والكويت"، مرجحا في الوقت نفسه بمساعي الحميدة "لتعزيز أوأصر التعاون القائمة والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن جميع المسائل العالقة المتصلة بملف المفقودين والممتلكات والمحفوظات الوطنية". وبغية إنهاء ملف المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، اقترح العراق أن يقوم كل من العراق والكويت، رهنا بإجراء مشاورات ثنائية وتحت رعايتي، بتشكيل "هيئة وطنية مكلفة بالبحث عن المفقودين الكويتيين والمحفوظات الكويتية" أو أن تقوم الكويت "بإنشاء مركز داخل السفارة الكويتية في بغداد". واقترح العراق أيضا أن على اللجنة الثلاثية التي ترأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تكشف

عملها على متابعة قضية المفقودين، وطلب إلى الكويت تقديم قائمة بجميع ما فقد من "ممتلكات ومحفوفات أميرية لم يُعدها العراق [بعداً]". وطلب العراق أيضاً في رسالته "أن تقوم الأمم المتحدة بالبحث عن رفات العراقيين المفقودين نتيجة لحرب الخليج الثانية في عام 1991".

40 - وأعرب عن امتناني للعراق والكويت على ما قدماه من آراء بشأن هذه المسألة. وقد درستُ آراءهما بعناية ووضعتُ توصياتي بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة على النحو المبين أدناه، بعد أن تبين لي أن من غير المرجح تسوية هذه المسائل بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة.

خامسا - ملاحظات

41 - أرحب بالالتزام الذي أبداه أعضاء اللجنة الثلاثية، بقيادة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالجهد المتواصلة التي يبذلونها للبحث عن رفات المواطنين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين وتحديد هوية أصحابه وإعادته إلى أوطانهم.

42 - وفي هذا الصدد، أرحب بعملتي نقل الشدافات العظمية من العراق إلى الكويت لإجراء اختبار الحمض النووي عليها بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبعثة. وأشجع على مواصلة تنفيذ عمليات النقل هذه على الفور كلما تم العثور على رفات بشري. وآمل أن يثبت التدريب الذي قدمته اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص للخبراء العراقيين والكويتيين بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبعثة نجاعته وأن يؤدي ثماره. وأشجع الخبراء العراقيين والكويتيين الذين شاركوا في التدريب على استخلاص دروس قيمة من هذه التجربة.

43 - ويشجني التزام حكومة العراق، ولا سيما العمل الذي تقوم به وزارتا الدفاع والخارجية، وكذلك مكتب رئيس الوزراء، في متابعة إفادات الشهود وزيادة إفاد البعثات الميدانية من أجل القيام بأنشطة حفر وأنشطة أخرى لتحديد مكان مواقع دفن محتملة. وتظل مواصلة بث نداءات للشهود إلى الإدلاء بإفاداتهم، وتخصيص مكافآت مالية للشهود الذين يدلون بإفادات ذات صلة بالبحث عن المفقودين أدوات مهمة في هذا الصدد. وأكرر دعوتي للعراق إلى مضاعفة جهوده فيما يتعلق بمواقع الدفن المفترضة في السماوة والخميسية، التي يُعتقد أن عددا كبيرا من المفقودين مدفون بها، وأكرر كذلك دعوتي له إلى استكشاف مواقع إضافية على وجه السرعة.

44 - وأرحب بإعادة تنشيط اللجنة المشتركة بين العراق والكويت المعنية بالممتلكات الكويتية المفقودة وأكرر دعوتي لحكومة العراق إلى تكثيف جهودها لتحديد مكان الممتلكات الكويتية المفقودة المتبقية وإعادتها، بما فيها المحفوظات الوطنية.

45 - وأشكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر على دورها القيادي ومساعدتها لأعضاء اللجنة الثلاثية، بما في ذلك إفادها خبيراً استشارياً لإحراز تقدم في البحث عن مواقع الدفن.

46 - ومع اقتراب البعثة من نهاية ولايتها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025، أود أن أؤكد مجدداً عزم الأمم المتحدة والبعثة على تعزيز إحراز مزيد من التقدم في هذا الملف ودعمه وتيسيره. وإنني ليحدوني الأمل في أن تقضي هذه الجهود، التي ستبذل بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المعنية، وبدعم منها، إلى تحقيق نتائج إيجابية.

47 - ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء والنوايا الحسنة لجميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وحكومتا العراق والكويت، لا تزال هناك قضايا عالقة. ولا يزال في عداد المفقودين 315 مواطناً كويتياً ومن رعايا البلدان الثالثة، منهم 308 أشخاص مدرجين على القائمة التي قدمتها الكويت. وتستحق أسر المفقودين أن تُطوى صفحة مسألتهم بعد انتظار دام لأكثر من ثلاثة عقود لمعرفة مصير أحبائهم. ولا تزال هناك أيضاً قضايا عالقة فيما يتعلق باستعادة وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية.

48 - وفي ضوء ما ورد أعلاه، فإنني ملتزم بالمضي قدماً نحو إيجاد حل نهائي لهذا الملف الإنساني المهم بعد انتهاء ولاية البعثة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وقد أعرب كل من العراق والكويت عن التزامهما القوي وتصميمهما على الانتهاء من ملف المفقودين والممتلكات والمحفوظات الوطنية الكويتية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب العراق مساعدة الأمم المتحدة في البحث عن العراقيين المفقودين نتيجة لحرب الخليج لعام 1991. وقد أشار كلا البلدين إلى إدراكهما الكامل للأبعاد الإنسانية والاجتماعية لهذه القضية المهمة. ومع ذلك، فقد أعربت حكومتا العراق والكويت عن وجهات نظر مختلفة بشأن طرائق مواصلة الجهود لإحراز مزيد من التقدم وحسم هذا الملف الإنساني في نهاية المطاف بعد انتهاء ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، عرضت مساعي الحميدة على الطرفين عندما شاركت في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في 17 أيار/مايو.

49 - وبعد أن نظرت بعناية في الآراء التي قدمتها لي حكومتا العراق والكويت، أرى أنه، في ظل غياب اتفاق بين العراق والكويت على إنشاء آلية ثنائية معنية بهذا الملف المهم، يمكن لاستمرار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة أن يساعد في ضمان إحراز مزيد من التقدم نحو تسوية هذه القضية الإنسانية التي طال أمدها.

50 - وفي ضوء ما ورد أعلاه، ووفقاً للفقرة 6 (ب) من القرار 2732 (2024)، التي طُلب فيها إليّ أن أقدم توصيات بشأن إنشاء آلية مناسبة للمتابعة، والفقرة 5 من القرار 2107 (2013)، التي أعرب فيها مجلس الأمن "عن اعتزله استعراض طرائق الإبلاغ المشار إليها في الفقرة 4 من منطوق هذا القرار، عند انتهاء ولاية البعثة في نهاية المطاف، بغية النظر في إمكانية استمرار قيام الأمم المتحدة بدور في هذه المسائل إذا لزم الأمر"، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في الخيارين التاليين: (أ) للمجلس أن يطلب إليّ تعيين ممثل رفيع المستوى يتصرف بالنيابة عني ويكلف حصراً بمواصلة هذه الولاية المهمة؛ أو (ب) لمجلس الأمن أن يطلب إلى إحدى الإدارات المناسبة في الأمانة العامة و/أو أحد كبار المسؤولين في الأمانة العامة تولي هذه الولاية.

51 - ويمكن للدولتين في أي وقت أن تقررا وضع ترتيب ثنائي وإبلاغ مجلس الأمن به. وأمل أن تساعد هذه التوصيات في تيسير اتخاذ مجلس الأمن قراراً بشأن أفضل السبل لإحراز مزيد من التقدم نحو إيجاد حل نهائي لهذه القضية المهمة.

52 - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ونائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، وموظفي البعثة، الذين يظلون ملتزمين تماماً بمواصلة دعم جهود حكومتي العراق والكويت واللجنة الثلاثية وشركاء الشركاء في النهوض بالعمل المتعلق بهذا الملف المهم حتى انتهاء ولاية البعثة.